



ولقد بات من الواضح ضرورة جعل النظم الغذائية أكثر قدرة على الصمود والاستجابة لاحتياجات المستهلكين والمنتجين على السواء. وبالنسبة إلى الفقراء، يعد الغذاء قوتهم وسبيل عيشهم على السواء. ولا بد أن تكون النظم الغذائية منصفة وعادلة بالنسبة إلى منتجي الأغذية ومجهزيها وإلى الجميع على امتداد سلسلة القيمة.

وهذا يعني جعل تلك النظم الغذائية أكثر عدالة وشمولية وقدرة على التمكين والاحترام وتحديدية وصحية ومغذية، إضافة إلى كونها منتجة ووافرة للجميع.

وهذا يقودنا بطبيعة الحال إلى الحق في الغذاء. لقد آن الأوان الآن لكي نضافر جهودنا ونتخذ إجراءات متسقة على نطاق النظم الغذائية ككلّ ونتوخى درجة أكبر من التنسيق لدى تطبيق السياسات.

وإنّ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية هي خير مثال على قدرة الشراكات على تحقيق نتائج إيجابية. وإننا نتطلع إلى اعتماد هذه الخطوط التوجيهية خلال هذا الأسبوع.

وثمة حاجة ملحة إلى تفكير استراتيجي شريطة أن يترافق مع تدابير ملموسة. ولا بد لنا من اتخاذ الإجراءات اللازمة من منطلق التضامن بما يكفل الحق في الغذاء.

ولا بد لنا من أن نراعي بشكل خاص احتياجات الفئات السكانية الأضعف. إذ ينبغي أن تكون النظم الغذائية صالحة بالنسبة إلى الفئات الأشد تهميشاً، بما في ذلك صغار المنتجين والعمّال. إنّها مسؤوليتنا جميعاً، كحكومات وقطاع خاص على السواء.

حضرات السيدات والسادة،

إنّ جائحة كوفيد هي أزمة عالمية. لكنها ليست الأولى ولن تكون الأخيرة على الأرجح.

لذا يجدر بنا العمل على نحو أفضل. ويجب تحويل النظم الغذائية للحد من بصمتها الكربونية والمحافظة على التنوع البيولوجي وتأمين أغذية صحية وميسورة الكلفة لسكان المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. ويجب كذلك أن تكون شاملة وعادلة بالنسبة إلى الجميع على امتداد سلسلة القيمة، بما في ذلك الفئات الأشد تهميشاً في العادة بمن فيهم النساء والشعوب الأصلية والشباب وذوو الإعاقة.

فمن خلال الإجراءات الموجهة والحسنة التصميم، نستطيع تحويل النظم الغذائية وزيادة القدرة على الصمود والوفاء بالتزامنا بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

شكراً جزيلاً على حسن إصغائكم.